مدير شركة النفط اليمنية فرع عدن لـ«الميثاق»:

توحيد أسعار الديزل سيوقف تحايل المتلاعبين

■ تترقب شركة النفط اليمنية بعدن التي تمول محافظات: لحج، الضالع وأبين بالمشتقات النفطية نتائج المسح الواسع الذي تجريه وزارتا المالية والصناعة بهدف تحديد معدل الاستهلاك للمحافظات الأربع في خطوة تحد من أزمات اختفاء المواد البترولية من جهة وفرض رقابة وإجراءات رادعة ضد المتلاعبين والمخالفين من جهة ثانية.

لكن يظل هذا المسح -بنظر المسؤولين- في الشركة وخبراء في هذا المجال محدوداً في مكافحة تهريب المشتقات النفطية، خلافاً للصعوبات التي تواجهها الشركة كتعدد الأسعار وزيادة عمليات القراصنة الى جانب بقاء الدعم الرسمي للوقود بكل أنواعه.

حول نشاط الشركة وأبرز التحديات التي تعيق البرنامج الاستثماري وتطلعاتها نحو تطوير الأداء وتحسين حياة عمالها، تحدث لـ«الميثاق» المهندس عاتق أحمد علي محسن المدير العام للشركة بعدن.. وإلى حصيلة اللقاء:

لقاء: ذويزن مخشف

تشهد عدد من المحافظات ومنها محافظة عدن من وقت لآخر أزمة خانقة في المشتقات النفطية.. ما أسباب المشكلة وتداعياتها؟ وما الحلول لها حتى لا تتكرر؟

- نادراً ما تحدث أزمة في مشتقات الوقود في عدن، مثلما حدث مؤخراً لفترة قصيرة وذلك نتيجة نقصان للمخصصات البترولية لفرع الشركة بعدن، الذي يغطي أيضا أبين، لحج والضالع.. فقد كان هناك نوع من التقنين لان الاعتماد لهذه المحافظات غير كاف.. خصوصاً وقد شهدت المحافظة في الفترة الأخيرة توسعات كبيرة في مجال الصناعة، وافتتاح عدد من المصانع، كمصانع الحديد والإسمنت ومصانع الغلال فضلا عن زيادة نشاط ميناء الحاويات ومجالات ومصانع أخرى أدت إلى زيادة استهلاك المشتقات النفطية خصوصاً مادة الديزل.. في نفس الوقت الذي ظل المخصص المعتمد بالقدر نفسه، يتم من وقت لآخر إمداد الفرع بمخصصات إضافية لتجاوز الأزمات وإعادة الاستقرار التمويني.. وبالنسبة لعدن، لا توجد مشاكل، لقربنا من المصفاة التي توفر المواد بشكل أسرع.. يمكن أن تحدث الازمة في المحافظات الأخرى كامانة العاصمة نظراً لاعتمادهم على منشات الحديدة، حيث يتأخر النقل البحري من مصفاة عدن إلى تلك المنشآت فيسبب أحياناً أزمة، بالإضافة لما يحصل من فترة إلى أخرى من عمليات القرصنة التي أثرت وبشكل كبير على الملاحة وأضرت بحركة السفن، وتتطلب إجراء تدابير أمنية لمرافقة السفن، ولكن في الفترة الأخيرة تم تجاوزها وأوجدنا حلولاً سريعة لتلافي هذه المشكلة.. وتظل قضية نقص المشتقات النفطية محل قلق يمكن أن تثار في أي وقت طالما وعمليات القرصنة موجودة في البحر العربي وخليج عدن.

كم حجم استهلاك محافظة عدن؟

- أود الاشارة إلى أن فرع الشركة بعدن هو المسؤول على توزيع المشتقات النفطية في أربع محافظات :عدن، الضالع، أبين، ولحج، ويوجد لدينا مخصص معتمد مادة الديزل.. يتوزع على عدة قطاعات: قطاع الكهرباء والمصانع والشركات والوكلاء والجانب الحكومي، ويبلغ إجمالي المخصص للشركة بعدن(٣٨) الف طن شهريا من الديزل، خصص لقطاع الكهرباء منه (١٥) الف طن شهرياً.. والكمية الباقية توزع على المصانع والشركات والوكلاء في محافظات عدن أبين الضالع ولحج حيث لدينا(٢٢٠) محطة في تلك المحافظات وعدد كبير من المصانع والشركات التي تمول بهذه المادة.

ماذا عملتم بشأن قرار الحكومة القاضي بإلغاء كافة التسهيلات الممنوحة سابقا لتزويد القطاعين العام والخاص بالوقود؟

- هذه الخطوة تم تطبيقها فعليا منذ بداية مارس الماضي .. إلا أنه تواجهنا بعض الصعوبات المتمثلة في المديونيات السابقة.. ولكن سيتم معالجة ذلك في الفترة القادمة، بما في ذلك المديونيات السابقة عند مؤسسة الكهرباء، أما لدى القطاع الخاص لا توجد أية مشكلة، لكن تبقى المشكلة قائمة مع بعض محطات توليد الكهرباء التي تطالب تزويدها بالوقود بالاجل، إلا أن توجيهات مجلس الوزراء تحتم عدم اعتماد أية كميات إلا بموجب السداد مسبقاً.

كم تبلغ المديونية للشركة عند المستهلكين؟

- يجري حالياً معالجة المديونية.. لا توجد للشركة مديونية لدى أية جهة أو عند الوكلاء، فقط مع مؤسسة الكهرباء التي تقدر مديونيتها بحوالي (٤٨٠,٢٢٥,٠٠١) ريال.

التهريب الداخلي

تزداد عمليات تهريب المشتقات النفطية، سيما لمادة الديزل.. ما دور الشركة في مكافحة هذه الجريمة ؟

- الشركة هي جزء أساسي في مكافحة هذا الجانب الذي يتطلب تعاون عدة جهات كالسلطات المحلية والأمنية والمواطن على وجه الخصوص، إذ لم تتعاون هذه الجهات بشكل عام لا يمكن مكافحة التهريب!! لكن في الحقيقة ما نعانيه وموجود فعليا هو التهريب الداخلي، بمعنى انه يوجد لدينا تعدد في أسعار مادة الديزل، حيث يصل سعر البيع لمحطة الكهرباء بـ(٢٢) ريالاً للتر، وللمواطن بـ(٤٠) ريالاً، بينما سعر البيع لمصانع الأسمنت والحديد والمصانع التي تستهلك أكثر من (٥) آلاف لتر في اليوم يصل لـ(٧٠) ريالاً.. هذه إشكالية نعاني منها، فالحاصل أن بعض المصانع تقوم بالتحايل والتلاعب بالأسعار.. فالمفروض انها تشتري بـ(٧٠) ريالاً لكنها تأخذ من بعض الوكلاء الديزل بسعر(٤٠) ريالاً أو من بعض محطات الكهرباء، هذا هو التهريب الداخلي الذي لن يتم حله إلا في تحديد تسعيرة واحدة بدلاً من تعددها، إذ ان العمل بأسعار مختلفة بالذات للمصانع والوكلاء في نفس الوقت أتاح الفرصة للوكلاء لتمويل المصانع بـ(٧٠) و(٤٠) ريالاً وهذا مشكلة كبيرة، وللحد من التلاعب والقضاء على مثل هذا التهريب يتوجب على شركة النفط أن تتولى مسئولية تمويل المصانع بـ(٧٠) ريالاً وتكون هي المحتكر الوحيد لهذا التمويل أو أن يتم إعادة النظر في موضوع السعرين ما بين (٤٠-٧٠) ريالاً.

فساد الأسعار

ما دور الشركة في ذلك؟

- دور الشركة هنا رقابي، لكنها لايمكن لها أن تضع مراقبا أمام كل قاطرة تحمل وقوداً أو على كل مصنع، لا يمكن ذلك.. خصوصاً في ظل وجود مئات القاطرات.. فالمشكلة تعالج بتعاون الجهات.. فأي قطاع تتضارب فيه الأسعار هو بمثابة بؤرة فساد.. مثل الدعم، هو نوع من الفساد، أما أن تبيع بـ(٤٠) ريالاً للشخص أو للمحطة، في المقابل يفترض بالمصنع الشراء بـ(٧٠) ريالاً.. ومن جهة ثانية تتيح توجيهات لبعض الوكلاء بتمويل المصانع بسعر اللتر بـ(٧٠) ريالا فيأخذه بـ(٤٠) ويبيعه بـ(٧٠).. وهنا يكمن الخلل.. ما يعني بؤرة للتلاعب، وإتاحة الفرصة للقطاعات الخاصة بتمويل المصانع بـ(٧٠) ريالاً للقضاء على شكل من أشكال الفساد.

هل وضعتم مقترحاً للمعالجة بشكل واضح؟

- تحديد سعر واحد، وتخصيص تمويل المصانع ذات الـ(٧٠) ريالاً عبر شركة النفط لتكون المسؤولة الوحيدة على تمويلها، وكل فروع الشركة تتحمل مسؤولياتها من حيث معرفتها باستهلاك كل مصنع، لتتمكن من مراقبة عمليات التلاعب بالأسعار أو نقص كمية الاستهلاك، وهناك عدة طرق للتأمين على هذا الوضع.. ففي الوقت الحاضر تقوم لجنة من وزارتي المالية والصناعة وشركة النفط بحصر كامل للمنشآت الصناعية في محافظات عدن، أبين، لحج بناء على قرار مجلس الوزراء لتحديد معدل الاستهلاك لكل جهة من تلك الجهات في المحافظات.. ونتائج الحصر ستؤدي بالتأكيد لفرض قيود وإجراءات رادعة للمخالفين.

> تهريب الكهرباء بالديزل عبث.. ولابد من معالجة هذا الخلل

استرجاع الحق

ماذا عن المنشآت التي تم نهبها بعد حرب صيف ١٩٩٤م؟

- هذا صحيح.. هي محطة (سبا) الواقعة في منطقة المعلا بالشارع الرئيسي، التي استولى عليها بعد حرب الردة والانفصال مباشرة ومؤخراً استعادتها الشركة بقوة القانون، وقصة هذه المحطة غريبة فقد صدر حكم قضائي من محكمة رداع بمحافظة البيضاء لصالح المستولي عليها.. كان حكماً عجيباً.. لا أغالي في القول عندما تسلمنا مسؤولية الفرع في عام ٢٠٠٤م تقريباً، قمنا بإثارة القضية من جديد مع الجهات المختصة، نيابة الأموال العامة في عدن، وللأمانة أبدوا تعاوناً وأعيد فتح ملف القضية ورفع دعوى ضد المعتدي.. وصدر حكم ابتدائي من الاستئناف لصالح الشركة، كما نظرت المحكمة العليا في القضية وأصدرت حكمها الأخير باسترجاع الشركة حقها المسلوب، وقد تم استلام المحطة رسمياً في نهاية يناير الماضي، وجرى تشغيلها لصالح الشركة.. هذا إنجاز كبير لأنه كان عبارة عن تحد لشركة النفط، لمصداقية السلطات القضائية.. وقد كان الحكم عادلاً، حيث انه أرجع الحق لأهله، هذه القضية كانت حديث الناس في عدن، لأنها قضية استيلاء واعتداء بالقوة على ملكية الدولة.

ماذا عن بقية المنشآت التي تقع تحت تصرف مستثمر كبير؟

- في الحقيقة لا توجد مشاكل.. يوجد بن الشركة والمستثمر توفيق عبدالرحيم عقد تأجير تم توقيعه من وزير النفط، مازال ساري المفعول.

ما الجديد حول ما أثارته هيئة مكافحة الفساد بخصوص أحد المستثمرين؟

- الشركة ليست طرفاً في الموضوع.. بحسب اطلاعنا تحتجز هيئة مكافحة الفساد حالياً كمية من مخزون الديزل في منشآت حجيف كان تم تحريزها من قبلها، واعتقد أن القضية منظورة أمام المحكمة.

تطعات

فيما يتعلق بالبرنامج الاستثماري للشركة.. ماذا عملتم منذ توليكم الإدارة؟

- إذا كانت هناك من إنجازات للشركة لا تحسب لأشخاص، بل تكللت بجهود الجميع، فنحن نعمل وفق منظومة واحدة، مكملين بعضنا البعض.. أمام بالنسبة للإنجازات التي تحققت في فرع عدن بشكل أساسي فهي إعادة تحديث محطات الشركة، وزيادة السعة التخزينية في منشآت البرقة لاستقبال المواد البترولية ومازلنا نعمل على ذلك، وتأهيل وتحديث أربع محطات بترول، تشمل إعادة هدم وبناء تلك المحطات من جديد، وزيادة السعة التخزينية فيها، بكلفة تزيد عن (٢٥٠) مليون ريال، كما أعيد إنشاء وتحديث الخزانات في بعض المحطات ولدينا خطة لبناء محطات جديدة بموجب البرنامج الاستثماري لفرع الشركة، حيث تقوم بناء محطة على الأقل في العام.. كما نشق طريقنا حالياً لتنفيذ مشروع ضخم على خط كثير الحركة ببناء محطة أنموذجية جديدة على الخط الساحلي الممتد بين عدن أبين - حضرموت، وقد أنجز منها (٦٠٪) وهي عبارة عن مجمع كامل يضم استراحة مجهزة بكل الخدمات من سلسلة مطاعم، سوبر ماركت، وخدمات سرويس وتغيير الزيوت، كما سنقوم في الفترة المقبلة ببناء محطة على خط باب المندب - الحديدة- رأس عمران، ومحطات أخرى في مدخل أبين ليصبح إجمالي عدد المحطات التابعة للشركة بعدن (٢١) محطة.

> الدولة تستورد (٧٠٪) من المشتقات النفطية

مساكن الموظفين

ماذا عن مشروع مساكن وشقق الموظفين والعاملين من منتسبي الشركة ؟

- كان لدى الشركة مشروع لإقامة مبان سكنية، وقد أجريت دراسة لكن حصلت إشكاليات في جانب التمويل فتم تأجيل هذا المشروع الطموح، حيث كانت عروض التمويل المقدمة للشركة لا تتوافق مع إمكانات الموظفين، كون الموظف سيتحمل أعباء ونفقات كبيرة من أقساط تتجاوز مرتبه، لذلك ارتأينا التأجيل حتى نتمكن من الحصول على قرض أو تمويل يتناسب مع قدرات الموظف، بما يمكن الشركة من استعادة تكلفة المبلغ على فترات طويلة وبأقساط مريحة للموظف.

فساد الدعم

ما هي الأسباب التي تعيق تطور الأداء العام للشركة؟

- أحياناً توجد عوائق عن غير قصد لكن الصعوبات تكمن في عدم تحديد مخصصات كافية لشركة النفط من المشتقات النفطية ويمكن لوزارة المالية خصم مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة لدعم مشتقات النفط، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة، لذلك فالدولة تحاول التقشف في كمية الاستهلاك للمشتقات النفطية، نظراً لمبالغ الدعم المهولة التي تدفعها، وذلك السبب الرئيس لهذه المعضلة.. في أي مكان بالعالم، عندك نمو وعندك تطور.. لا يمكن أبداً أن تظل مخصصات المشتقات النفطية وغيرها من المشروعات الاقتصادية تكون هي نفسها من عام لآخر، لمدة ثلاث سنوات متكررة، يوجد نمو للمصانع، وبالذات في عدن ولحج اللتين تعتبران مناطق صناعية بالدرجة الأولى مثل: مصانع الحديد، كمية الاستهلاك كثيرة بعكس المناطق الأخرى التي يوجد بها صناعات غذائية بسيطة..!!

وبصراحة، يجب إعادة النظر بنسب المخصصات للمحافظات، كل بحسب النمو الطبيعي والفعلي، واعتقد انه من خلال الحصر الجاري بالتنسيق مع وزارتي المالية والصناعة حول المنشآت الصناعية الهادف لتحديد الاستهلاك الفعلي من المشتقات النفطية، والذي سيعمل على وضع حد لتلك المشاكل، فالشركة في عدن هي الممول للمصانع مباشرة.

إنهاء الدعم

كيف تقيمون الإجراءات الحكومية الأخيرة فيما يتعلق برفع الدعم عن المشتقات النفطية؟

- تعتبر هذه الزيادة قليلة جداً، مقارنة بما هو فعلي، ولا معالجة مع استمرار دعم الدولة.. فإذا كان اللتر تصل قيمته في الأسواق العالمية ما بين الـ(١٢٠- ١٣٠) ريالاً وأنت تبيعه بـ(٤٠) ريالاً، فما الجدوى من هذا؟! فالمبالغ التي تدفع وبالذات لدعم المشتقات النفطية كبيرة جداً، إذا كنت أتكلم عن اللتر بـ(١٣٠) ريالاً وأنا أبيعه بـ(٤٠) ريالاً فالفارق (٩٠) ريالاً فالرقم مبالغ فيه، نحن نتكلم عن (٥) ريالات أو (١٠) من (٩٠) الفارق كبير هذه هي المشكلة الأساسية، يجب إعادة دراسة كيفية الدعم، وكيف يتم معالجته؟ وجود الدعم بحد ذاته فساد بكل ما تعنيه الكلمة، فالدعم لا يذهب لأصحابه.. دعنا نتكلم بصدق يجب أن نحدد القطاعات المستفيدة من الدعم وهي(قطاع الكهرباء، قطاع المزارعين، قطاع النقل)، الثلاثة القطاعات تستهلك مادة الديزل، ينبغي تحديد كم الكميات لهذه الجهات، للكهرباء إن كانت قطاعاً للدولة أو قطاعاً يملكه مستثمرون(القطاع الخاص) إذا وجدت معالجة للكهرباء أؤكد أني حققت معالجة لـ(٥٠٪) من الدعم، مشكلتنا هي الكهرباء، هناك أشخاص لن يعجبهم حديثي هذا عن مشكلة الكهرباء، ولكن هذه هي الحقيقة.. مشكلة الكهرباء كمشكلة توليد، ومشكلة دعم. أصرف عليها كميات كبيرة من الديزل، كمادة مدعومة بـ(٢٠-٢٢) ريالاً ويكلفني ذلك (١٣٠) ريالاً، يعني أكثر من (١٠٠) ريال أقدمها دعماً بالمقارنة مع توليد كمية هزيلة جداً من الطاقة الكهربائية، الآن حق الدولة تقريباً (٢٠ - ٢٥ ٪) هي استهلاك كامل من مادة الديزل لقطاع كهرباء، أضف إليها (١٥٪) من القطاع الخاص المستهلك لمادة الديزل للكهرباء، نظراً لوجود عجز في الطاقة الكهربائية، يعني النسبة تراوح حدود (٤٥٪) يذهب لقطاع الكهرباء، إذا حلت هذه المشكلة فقد حلت مشكلة الكهرباء وفي المقابل بدون شك سيمكننا من تقديم حلول للقطاعات الأخرى.

تلك هي أهم مشكلة نواجهها وعلينا الاعتراف بها.. معضلة الطاقة الكهربائية حلولها موجودة لدى الحكومة، قبل أن نتكلم عن المستثمر أو المواطن، نتكلم عن قضية ومشكلة الكهرباء باعتبارها مفتاح الحل لكل القضايا إن صح التعبير .. لا يجوز أن يستثمر توليد محطة كهرباء بالديزل، خاصة وأنه لاتوجد دولة في العالم تستهلك الديزل لتوليد الطاقة الكهربائية.. هذا عبث.. عبث.. لكن من يسمع..؟!

كم يعطينا الدعم لتوليد الكهرباء (٧٠٠) أو (٨٠٠) ميجا.. لا شيء في مقابل ما أنفقه عليها.. هناك خلل لابد من معالجته لتستقيم الأمور على وضعها الصحيح.. الكارثة انك تدعم المشتقات النفطية بـ(٣٧٠) مليار ريال في السنة(ما يعادل ملياراً و(٧٠٠) مليون دولار) أكثر من ثلث ميزانية الدولة يذهب إلى الدعم، هذا خلل فظيع، هذا الدعم بقاؤه فساد بحد ذاته، المشاكل التي تواجهها البلاد اقتصادياً ناتجة عن ذلك، مبالغ تستنفد.. الغالبية لا تدرك أننا نستورد بحدود (٧٠٪) من المشتقات النفطية بالدولار، وهذا له أثره على السوق وسعر الريال، ننفق العملة الصعبة لنغطي بها الاستيراد النفطي.

لكن خلال الأشهر الأخيرة بدأت الحكومة بخطوات عملية لتصحيح الوضع؟! فمن خلال الأولوية الثالثة الواردة ضمن الأولويات العشر المقدمة من رئيس الجمهورية إلى الحكومة وتعنى بمعالجة مشكلة الكهرباء، عبر العمل على إيجاد مصادر جديدة لتوليد الطاقة من ضمنها(الغاز).. وأمل أن تنفذ الإجراءات سريعا لحل الخلل، لأن الوضع أصبح لا يطاق.□

تسامح الرئيس هل يثمر في نفوسهم؟!

■ ثمة إجماع وطني على أن ما تضمنه البيان السياسي لرئيس الجمهورية بمناسبة العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية مثّل نقطة تحول مهمة في الحياة السياسية اليمنية بما حواه من مبادرات سياسية وإنسانية يجب التعاطي معها بذات الأهمية التي تحملها تلك المبادرات.

وليس من المبالغة الإشارة إلى أن ردود الفعل إزاء خطاب الرئيس- سواء أصدرت من المنظمات أم الأحزاب، أم صدرت من أشخاص حاولوا قراءة مضامين البيان الرئاسي- ركزت في أغلبها على الترحيب بقرار العفو عن المحتجزين على ذمة فتنة صعدة وكذا المحتجزين على ذمة أعمال الشغب والتخريب في بعض المحافظات الجنوبية، فضلاً عن دعوة الرئيس المتجددة والمتكررة للحوار بين القوى السياسية، وهي لاشك ردود فعل إيجابية على مضامين أكثر إيجابية.

لكن في المقابل فإن نشوة الترحيب بتلك النقطتين يجب ألا تُنسي المرحبين والمهتمين والمحللين قراءة ما في مضامين البيان الرئاسي الذي تميز هذه المرة شكلاً ومضموناً، ذلك أنه كان على مستوى الشكل خطاباً مختصراً، ومكثفاً، وبُني وفق منهجية قائمة على رؤى مترابطة ومتزامنة، وكل رؤية تقود إلى أخرى بشكل منطقي وسياسي ممنهج.

أما على مستوى المضمون وهو الأهم فقد بدا الخطاب بالتأكيد على مواصلة الرئيس لرؤيته التي تضمنها برنامجه الانتخابي من خلال إيلاء قضية تحسين مستوى معيشة المواطنين الأهمية الكبرى، وجعله هو الهم الأول للرئيس، لينتقل الخطاب بعد ذلك إلى توضيح ذلك البعد عبر الإشارة إلى التنمية باعتبارها المعركة الحقيقية لتحسين معيشة المواطن، لكن الخطاب الرئاسي أكد في الوقت نفسه أن تحقيق التنمية مرهون بالأمن والاستقرار وهو ترابط منطقي وجوهري.

وانطلاقاً من ذلك جاءت مبادرتا: العفو الرئاسي عن المحتجزين، تلتها تجديد الدعوة للحوار بين القوى السياسية، باعتبار الأولى تعبير عن حسن النوايا وتأكيد على مصداقية السعي الرئاسي لتحقيق التنمية التي لا تأتي دون وجود أمن واستقرار يصنعه المواطن أولاً.

أما الثانية فقد جاءت لتؤكد على حقيقة الرؤية الرئاسية لمفهوم الشراكة الوطنية القائمة على اعتماد مبدأ الحوار كوسيلة لتحقيق التفاهمات والتوافقات وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين ليصل الجميع إلى حلول تُضلي لتجاوز التحديات التي يواجهها الوطن.

وبعيداً عن الإسهاب في تحليل وقراءة مضامين البيان الرئاسي فما أريد التركيز عليه هنا هو الإشارة إلى نقطة بعينها وهي المتعلقة بالعفو الرئاسي عن المحتجزين على ذمة فتنة صعدة، وأحداث الشغب في بعض المحافظات الجنوبية، ذلك أن تلك النقطة بالذات تحمل دلائل وأبعاداً ومضامين عدة ويمكن قراءتها بأشكال وأساليب متعددة.

فمن ناحية جاء العفو الرئاسي ليؤكد ويدلل على مصداقية توجه الرئيس والدولة في سعيها لتحقيق السلام في صعدة وترسيخ الأمن والاستقرار في المحافظات التي شهدت أعمال تخريب وشغب .. ومن ناحية مناسباتية فقد مثّل العفو الرئاسي أجمل هدية من الرئيس لأبنائه في عيد وحدتهم العشرين، بحيث أضفى ذلك مشهداً فرائحياً على مشاهد الفرح الوحدوي في ذكراه العشرين..والأهم، فإن ذلك العفو -من الناحية الإنسانية- شكّل صورة لتسامح الأب والقائد والمسئول، وجاء ليرسخ في الأذهان مفاهيم التسامح والإنسانية الحقة التي جبل عليها الرئيس منذ وصوله إلى السلطة، وليعطي برهاناً جديداً ومتجدداً على أن العفو عند المقدرة هو من شيم العظماء وأصحاب النفوس الكبيرة التي تتجاوز عن عثرات المخطئين، وتواجه عقوق الأبناء بمزيد من الحب والعفو والتسامح.

والحقيقة التي لابد من قولها، إن العفو الرئاسي عن المحتجزين على ذمة فتنة صعدة، وأحداث الشغب والتخريب ودعوات الانفصال في بعض المحافظات الجنوبية، وما تلاه من عفو عن الصحفيين الذين لديهم قضايا في المحاكم، كلها ترتقي إلى قمة التسامح الإنساني في أروع صوره، خصوصاً حين يصدر ذلك التسامح عن شخص يشغل منصب الرئيس والقائد والمسئول؛ لأنه يكون عفواً ذا قيمة، ينبئ عن نبل الإنسان، وحنكة القيادي، وحكمة السياسي.

وإذا كان ذلك العفو ليس بجديد على شخص وقائد مثل علي عبد الله صالح الذي سيسجل له التاريخ بأحرف من نور تسامحه وعفوه كإحدى أبرز ملامح حكمه للين، إلا أن السؤال الأهم الذي سينتظر الإجابة: هل سيقابل ذلك العفو الرئاسي من المعفو عنهم بإيجابية بحيث يتحولون إلى مواطنين صالحين، ويتركون الماضي وراء ظهورهم، أم أنهم سيعودون لاقتراف آثامهم من جديد؟! □

هيئة تنمية الجزر.. نهاية الفشل!!

■ كشفت وزارة الإدارة المحلية عن جملة من الأسباب القانونية والمبررات لإلغاء الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية والذي صدر به قرار جمهوري رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٠م يوم الاثنين الماضي.

وأكدت الوزارة في تقرير لها - حصلت «الميثاق» على نسخة منه- ضعف تدخل الهيئة التنموي منذ إنشائها في تنمية وتطوير الجزر اليمنية، وتنازع الاختصاصات بينها وبين الجهات الحكومية المركزية والمحلية لأن مهام واختصاصات تلك الجهات محددة بموجب قوانين في حين أن اختصاصات الهيئة جاءت عامة، بالإضافة إلى عدم فعالية مجلس إدارة الهيئة المشكل بالقرار الجمهوري رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٤م وعدم وجوم لائحة تنظم عمله بالمخالفة لقرار إنشاء الهيئة.

وأوضح التقرير الخاص بنتائج عمل اللجنة المكلفة بشأن إعادة هيكلة الهيئة أن دور الهيئة اقتصر في الغالب منذ إنشائها على إجراء بعض الدراسات والمسوحات لبعض الجزر، إلى جانب ضعف التنسيق بين الهيئة والجهات الحكومية المركزية والمحلية منذ إنشائها واقتصار دورها خلال السنوات الماضية على صرف النفقات الإدارية وتشغيلها مقابل إنجازات وأنشطة متواضعة.

وأشار التقرير إلى خروج أرخبيل سقطرى من اختصاص الهيئة وإسناد مهمة تنميته إلى مجلس تنمية مستديمة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لسنة ٢٠١٠م بشأن معالجة الأوضاع التنموية لأرخبيل سقطرى والذي كان سبباً في صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ٢٠١٠م بشأن إعادة هيكلة الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر.

مبيناً تناثر الجزر المتبقية والتي تتوزع بين خمس محافظات معظمها غير مأهولة بالسكان، وإن وجدت جزر مأهولة مثل كمران فلها مجلس محلي منتخب وموازنة وخطة تنموية شأنها شأن سائر المديريات في الجمهورية.

موضحاً أن إلغاء الهيئة يتطلب تعديل اللائحة التنظيمية لوزارة الإدارة المحلية وذلك بإصدار قرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من الوزير باستحداث الإدارة العامة لتنمية الجزر اليمنية ضمن قطاع تنمية المحليات بالوزارة.

وبين جواز تعديل تلك اللائحة وفقاً لنص المادة (٣٠) من اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٠١م، كما أن إلغاء الهيئة ينسجم مع المنظومة التشريعية للسلطة المحلية النافذة.

هذا ومن المقرر أن يتم نقل كافة الموظفين العاملين في المركز الرئيسي للهيئة إلى وزارة الإدارة المحلية التي ستقوم بالاشتراك مع الجهات المعنية بحصر كافة الأصول الثابتة والمنقولة في إطار المركز الرئيسي للهيئة.

كما تحل وزارة الإدارة المحلية محل الهيئة الملغية في المطالبة وتحصيل ما قد يكون لها من حقوق لدى الغير وفي تحمل ما يكون لها من التزامات.

وذكر التقرير أن كافة الاعتمادات والمخصصات المالية الخاصة بالهيئة ستنقل إلى وزارة الإدارة المحلية، كما ستؤول إلى دواوين محافظات حضرموت والحديدة وحجة وتعز كافة أصول وموجودات ووسائل العمل الخاصة بفروع الهيئة الملغية في المحافظات، بالإضافة إلى نقل كافة الموظفين العاملين في الفروع إلى الوزارة، على أن تتم هذه العملية بما تتطلبه من حصر وتوثيق وتسليم وفقاً للإجراءات النظامية تحت إشراف وزارة الإدارة المحلية.□

فريق «أصدقاء اليمن» يناقش التقرير الذي سيقدم لاجتماع الرياض

■ من المقرر عقد اجتماع لفريق العمل المتفرع من مجموعة أصدقاء اليمن في العاصمة الألمانية برلين في ٤ يونيو القادم بمشاركة عدد من ممثلي الدول والمنظمات المانحة.

وقالت مصادر مطلعة إن فريق العمل سيقوم بمناقشة وإعداد صياغة التقرير النهائي الذي سيرفع إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن في العاصمة السعودية الرياض.

موضحة أن فريق العمل سوف يستعرض نتائج زيارة بعثة صندوق النقد الدولي لبلادنا وآفاق تطوير برنامج الإصلاحات المدعوم من الصندوق والبنك الدوليين وبقية الشركاء الدوليين.

وكانت بعثة صندوق النقد الدولي التي تزور اليمن برئاسة حسن الأطرش أبدت استعداد الصندوق لتقديم المزيد من الدعم المادي والفني لجهود الإصلاحات التي تقوم به الحكومة، والعمل على تطويرها لمواكبة المستجدات الاقليمية والدولية وذلك من خلال زيادة الموارد المتاحة لليمن عبر البرنامج المقرر مناقشته ويحظى باهتمام المانحين.□

في جريمة جديدة للعناصر الانفصالية

استشهاد جندي وإصابة خمسة في الملاح

■ استشهد جندي وأصيب خمسة آخرون الجمعة في عمل إجرامي غادر وجبان قامت به عناصر انفصالية في منطقة الملاح بمحافظة لحج..

وقال ياسر اليماني وكيل أول محافظة لحج: إن عناصر انفصالية مسلحة نصبت كميناً غادراً للجنود، خلال أدائهم الواجب في منطقة الملاح وقاموا بإطلاق النار عليهم.. موضحاً أن منفذي تلك الجريمة كان يتزعمهم طاهر طماح وعلي سيف وهما من المطلوبين أمنياً لثورطهم في عدد من جرائم القتل والتخريب والتقطع والنهب والاعتداء على أفراد من الجيش والأمن والمواطنين خلال الفترة الماضية.

ووصف اليماني هذه الجريمة بالبشعة، وقال: إن السلطة المحلية وأجهزة الأمن وبتعاون المواطنين الشرفاء لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما ترتكبه تلك العناصر المجرمة من أعمال إرهابية في بعض مناطق محافظة لحج وستقوم بتعقبهم والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.□

تعميم اسماء 60 متهماً

القبض على 140 متهماً بجرائم اختطاف

■ عممت وزارة الداخلية اسماء ٦٠ شخصاً متهمين بجرائم اختطاف، ووجهت الأجهزة التابعة لها التعامل مع جرائم الاختطاف كجرائم إرهابية وعدم التساهل مطلقاً مع مرتكبيها- موكدة أن جرائم الاختطاف هي أحد أوجه الإرهاب..

وأشارت الوزارة أنها ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨م قامت بملاحقة الخاطفين ضمن خطة وضعتها بهذا الخصوص وتم إلقاء القبض حتى شهر مايو الماضي على حوالي ١٤٠ متهماً بجريمة اختطاف.. صدر ضد الكثير منهم احكام قضائية.. في حين تستكمل النيابة العامة التحقيق مع آخرين.

وتعهدت الداخلية بأنها ستواجه جرائم الاختطاف بقوة وحزم وأن أي مختطف سيظل مطارداً إلى أن يتم القبض عليه وتقديمه للقضاء لينال جزاءه العادل.

الجدير بالذكر أن تعميم الداخلية جاء عقب عملية اختطاف لمواطنين أمريكيين في الحيمة الأسبوع الماضي وقد تم الافراج عنهما بعد وساطة ناجحة.□